شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

شكراً لمن يجعلني ابتسم

يعتقد بعض محازبي رئيس الوزراء وأنصاره بأنهم يقدمون إليه خدمة جليلة بتوجيه السباب المقذع والاتهامات الباطلة والتجني على من ينتقد مواقف وسياسات وتصرفات خاطئة (من وجهة نظر المنتقد) لرئيس الوزراء وبعض مستشاريه ومساعديه، ولمجمل العمل الحكومي الذي من نوافل القول بأنه من مسؤولية رئيس الوزراء بالدرجة الأولى بوصفه رئيس السلطة التنفيذية.

هؤلاء المحازبون والأنصار المدافعون عن رئيس الوزراء، والحكومة كلها بعجرها وبجرها، وبعضهم من المعروفين بمنافحتهم في السابق عن غير السيد المالكي وحكومته، بل حتى عن النظام السابق ورئيسه، يتبارون في تصريحاتهم وكتاباتهم عبر وسائل الاعلام التقليدية ووسائطه الجديدة، في التفتيش في قاع اللغة عن أكثر الكلمات فساداً وعفونة وبذاءة، فرحين ببضاعتهم الرديئة المعروضة بلغة تبعث على القرف والغثيان.

لا أظن ان رئيس الوزراء أو أي شخص سويّ سيقبل بأن يدافع عنه مَن هم بأخلاقٍ مَن يُوصفون بانهم أبناء الشوارع، فلا بدّ انه يُدرك ان دفاعاً من هذا النوع هو كالشتيمة له، بل هو شتيمة حقيقية.

منذ بضعة أيام بعث إليّ مدير لأحد المواقع الإلكترونية العراقية برسالة سألني فيها عن رأيي في "مقال" كتبه من يبدو انه أحد هؤلاء المحازبين والأنصار رداً على ما كتبته الخميس الماضي بشأن "الغزوة الجهادية" للقوات الأمنية التابعة لمكتب القائد العام للقوات المسلحة (رئيس الوزراء) ضد النوادي الثقافية والاجتماعية. "المقال" كان مشحوناً بالوقائع المزورة عمداً وبالشتائم المقذعة، ولهذا السبب بعث مدير الموقع به إليّ لكي يكون، في ما يبدو، في مأمن من الملاحقة القضائية اذا ما نشره، باعتبار أن "المقال" ينطوي على سب وقذف وتشهير.

ما كان ردي؟

كتبت الى مدير الموقع الالكتروني الرسالة التالية:

((الأخ الأستاذ ...

جزيل الشكر عن هذه المبادرة. بالطبع أنت صاحب القرار. أما بالنسبة لي فلو كان من كتب هذا الكلام قد أرسله إليّ لنشرته، في الأقل من أجل أن يقارن القراء بين الاسلوب الراقي في الكتابة الذي نعتمده وأسلوب أشباه الكتّاب مثل هذا الشخص الذي لم أسمع باسمه من قبل أو لم التفت اليه.

تحياتي. عدنان)).

واستناداً إلى إشارتي الخضراء هذه، نُشر "المقال" في الموقع، مثلما نُشر و"مقالات" أخرى بالمستوى الهابط نفسه في أكثر من موقع، بعضها يُوصف بأنه مقرب من رئيس الوزراء وحزبه وائتلافه السياسي أو متنطع لهم.

ما أرغب في أن يعرفه "الكتاب" من هذه الفصيلة والمواقع المقربة أو المتنطعة، أن "الكتابات" من هذا النوع تُفرحني أكثر من الكتابات والرسائل والاتصالات المادحة. فمثل هذه "الكتابات" تؤكد لي أن ما أكتبه يصل إلى من أريد إيصاله إليهم، وان مضمون ما أكتب يتجاوز الجلد ليصل إلى العظم، وهذا هو المطلوب.

وهذا هو بالضبط كان موقفي وشعوري أيام نظام صدام حسين، فقد كنت أتلقى من محازبين وأنصار وعملاء ومرتزقة للنظام السابق شتائم وتهديدات مماثلة كلما ظهر لي مقال في الصحف والمجلات التي عملت فيها في المنفى ("الموقف العربي"، "الهدف"، "صوت الكويت"، "الشرق الأوسط"). وكنت دائماً أستقبل ذلك كله بابتسامات تعكس الشعور الداخلي بالرضا عما أكتب. وها هي تلك الابتسامات تتكرر اليوم أيضاً.

فشكراً لمن يجعلني ابتسم.

أميركا لطالباني: ندعم حلّ المشاكل وتفكيك الأزمات السياسية

طالباني

□ بغداد/ المدى

أبدت الولايات المتحدة الأميركية، استعدادها لحل المشاكل الحالية و"تفكيك الأزمات التي تواجه تطور العراق وتقدمه"، فيما جدد رئيس الجمهورية جلال طالباني تأكيده على حل الخلافات والقضايا العالقة بين الكتل السياسية عبر الدستور والحوار.

وكان طالباني قد استقبل، يوم أول من أمس السبت، في مقر إقامته بألمانيا وفداً أميركياً رفيع المستوى ضم كارلوس باسكوال وجونثن الكند.

وذكر بيان صادر عن رئاسة الجمهورية تلقت "المدى" نسخة منه أن "الوفد نقل تحيات وتمنيات الإدارة الأميركية للرئيس طالباني بالصحة والشفاء العاجل والتام والعودة السريعة إلى العراق ليقوم بمهامه الرسمية وبذل الجهود الحثيثة لحل القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لاسيما حسم قانون النفط والغاز والقوانين والمسائل الأخرى.

وأضاف البيان أن الوفد الأميركي أكد دعم الولايات المتحدة الأميركية للشعب العراقي من أجل حل المشاكل الحالية وتفكيك كل الأزمات التي تقف بوجه تقدم وتطور العراق، متمنيا نجاح كافة الجهود بما فيها الجهود الكبيرة التي يبذلها الرئيس طالباني والتي تهدف إلى التوصل إلى حلول عملية وناجعة تسهم في تمتين الصف الوطني وتعزز استقرار العراق وبناءه.

من جهته قال طالباني كما في البيان أن "كل المشاكل سوف تحل من خلال الدستور والاتفاقات والحوارات البناءة والأخوية والتي هي وحدها الطريق الأمثل لحل وحسم كافة المشاكل وللانتقال إلى مرحلة جديدة".

وأكد طالباني على أهمية تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت بين الأطراف السياسية والتي انبثقت عنها الحكومة الحالية.

نواب: تعديل مرتقب لقانون هيئة المساءلة والعدالة

كشفت لجنة المساءلة والعدالة النيابية، عن نيتها تعديل قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، ومعالجة بعض فقراته بما يتناسب مع عودة الكثير من الكفاءات العلمية التي تم استبعادها وفق هذا القانون إلى وظائفها، مبينة ان الأيام المقبلة ستشهد استضافة الهيئة في مجلس النواب لمناقشتها حول إجراءاتها الأخيرة.

إلى ذلك، جدد ائتلاف دولة القانون مطالبته بتطبيق قرارات المساءلة والعدالة وتنفيذها في جميع مؤسسات الدولة، نافيا أن تكون هناك استثناءات شملت بعض المقربين من الحكومة.

□ بغداد/ المدى برس

البرلمان.. (أرشيف)

وقال رئيس لجنة المساءلة والعدالة النيابية قيس الشذر في تصريح لـ"المدى برس" إن "هناك نية للجنته بتعديل قانون هيئة المساءلة والعدالة في اقرب وقت ممكن"، داعيا إلى "تيسير فقراته بما يتلاءم مع عودة اغلب المشمولين بهذه الإجراءات إلى وظائفهم الطبيعية دون أي ضغوطات تمارس بحقهم، وخاصة من الذين لم تتلطخ أيديهم بدماء الشعب".

ولفت إلى أن "جميع إجراءات هيئة المساءلة والعدالة تعسفية وغير عادلة والقسم الأكبر منها مخالفة لقانون الهيئة الذي ينص في المادة السادسة منه على أن "من يشمل بالاجتثاث هو كل عضو من اعضاء حزب البعث، إلى جانب من استغل المال العام لمصلحته الشخصية، بالتالي فان العضوية وحدها لا تكفي للاجتثاث، بل يجب اقترانها بقضايا فساد مالي وإداري، أي يجب ان يكون هناك قرار من المحكمة لإثبات ذلك".

وأشار إلى ان "جميع إجراءات المساءلة والعدالة سينظر بها ويتم الطعن فيها"، منوها إلى ان "منتسبي وموظفي دار النهرين للطباعة لم يسلموا أيضا من الاجتثاث".

وحلت هيئة المساءلة والعدالة بديلاً عن الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث التي أنشأت بقانون صادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم الأميركي بول بريمر في ١٦ نيسان ٢٠٠٣، وكانت وظيفتها إزالة قيادات حزب البعث من مواقع السلطة ، عبر توفير معلومات تكشف عن هوية قيادات البعث بدرجة عضو فرقة (مسؤول حزبي على مستوى مدينة) وأعلى ليتم فصلهم من وظائف الدولة.

واقر مجلس النواب في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٨ قانون هيئة "المساءلة والعدالة" للعمل باتجاهين الأول: الاستمرار في إقصاء القيادات العليا لحزب البعث، والثاني تسهيل عملية المصالحة الوطنية.

وكشف النائب عن القائمة العراقية قيس الشذر ان "الأيام المقبلة ستشهد استضافة هيئة المساءلة والعدالة في مجلس النواب للإطلاع على جميع الاجراءات التي اتخذت في الأيام القليلة الماضية"، مشددا "على اهمية الإسراع في تشكيل لجنة المساءلة في اسرع وقت ممكن، بعد ان تم التصويت عليها داخل مجلس النواب قبل خمسة أشهر تقريبا".

وأضاف أن "الهيئة لم تتفق على من هو الرئيس ونائب الرئيس بسبب عدم وجود توافقات سياسية على ذلك، وبالتالي بقيت الهيئة تدار بالوكالة من قبل وزير حقوق الإنسان وتتخذ قراراتها بشكل منفرد"، مشيرا إلى أن "عدد أعضاء الهيئة المصوت عليهم هم سبعة أعضاء (٢) من العراقية و(٢) للتحالف الكردستاني و(٣) للتحالف الوطني".

يذكر أن الحاكم المدني الأميركي بول بريمر، قرر بعد دخول القوات الأميركية إلى العراق في العام ٢٠٠٣، حل حزب البعث، وشكل لجنة اسمها "لجنة اجتثاث البعث"، قبل أن يغير اسمها إلى هيئة المساءلة والعدالة، كما أصدر في أيار من ٢٠٠٣ قراراً بحل الجيش مع المؤسسات التابعة له.

وأضاف الشذر أن "لكل من رئيس الهيئة ونائبه صوتا واحدا أسوة ببقية أعضاء الهيئة"، متسائلا "هل هذا سبب كاف لجعل الكتل السياسية تتنافس فيما بينها بشأن اختيار الرئيس ونائبه".

بدوره، أكد ائتلاف دولة القانون أن "جميع قرارات المساءلة والعدالة دستورية وقانونية وان على مؤسسات الدولة تطبيقها"، نافيا أن تكون هناك استثناءات شملت مجموعة دون أخرى.

وقال النائب عن دولة القانون جبار الكناني لـ"المدى برس" "في الوقت الحالي جميع قرارات هيئة المساءلة والعدالة ملزمة وعلى جميع دوائر الدولة تنفيذها، لأنها تنبع من القانون وتستند إلى الدستور"، لافتا إلى أن "الاستثناءات تكون في المادة (١٢) من قانون هيئة المساءلة والعدالة الذي يقتضي إرسال الأسماء إلى مجلس الوزراء ومن ثم المصادقة عليها في مجلس النواب، لتنطبق عليها بعد ذلك فقرة الاستثناء، وعدا هذا تكون الاستثناءات غير قانونية وملغاة"، مطالبا "جميع مؤسسات الدولة بتطبيق إجراءات هيئة المساءلة والعدالة".

وأشار إلى أن "القضاة كافة الذين لم يتم اجتثاثهم في الوقت الحالي، طبقت الهيئة عليهم فقرة عدم تسلم أي منصب قيادي في الدولة"، لافتا إلى أن "أكثر القضاة باقون في مناصبهم ويمارسون جميع صلاحياتهم باستثناء من هم بدرجة عضو فرقة، حيث ستتم إحالتهم إلى التقاعد أو إلى ممارسة مهامهم في دوائر مدنية أخرى".

ودعا التحالف الكردستاني إلى تطبيق مشروع المصالحة الوطنية في أسرع وقت ممكن، معتبرا إجراءات المساءلة والعدالة متسرعة ومستعجلة.

وبيّن النائب محسن السعدون لـ"المدى برس" أن "القضاة المشمولين بالاجتثاث ميزوا قضيتهم والقول الفصل يبقى بيد محكمة التمييز"، مطالبا هيئة المساءلة والعدالة بتجزئة الأمر، بعد ان قامت بإرسال قائمة تضم مجموعة من القضاة، ما أدى بدوره إلى تعطيل عمل محافظة بالكامل، حيث وصلت أسماء القضاة إلى (٣٢) قاضيا مع العلم أن اثنين منهما استشهدوا".

وأضاف أن "هذه الإجراءات تخالف الصيغ المتبعة بهيئة المساءلة والعدالة"، مشددا "على ضرورة تطبيق المصالحة الوطنية وبنود ورقة الإصلاح".

أكدوا رفضهم للضغوطات الخارجية

نواب: الحكومة تتعرّض لضغط إيراني لدعم الأسد

□ بغداد/ المدى

تشهد سوريا التي تتشارك مع العراق بحدود بطول ٦٠٠ كلم، مطالبات شعبية غير مسبوقة تطالب بإسقاط النظام منذ نحو ١٨ شهراً أسفرت عن أكثر من ٢٦ ألف قتيل، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

فيما يواجه العراق ضغوطات من قبل دول الجوار، لدعم نظام الأسد، في الوقت نفسه ترفض حكومة وشعب العراق مساندة جهة على حساب جهة أخرى، في ظل تعرض رئيس الوزراء الى ضغوطات خارجية لدعم الأسد.

النائب عن الاتحاد الإسلامي الكردستاني عزيز حافظ، أكد أن الحكومة تتعرض لضغوطات خارجية من أجل مساندة نظام الأسد في سوريا، معرباً عن استنكاره لهذا الدعم لأن الأسد انتهك حقوق الإنسان ودمر شعبه.

وقال حافظ في تصريح صحفي إن التدخلات الخارجية على الحكومة من أجل إبقاء نظام الأسد في منصبه لا احد يستطيع أن ينكرها.

وأضاف أن "العراق يحتاج إلى رؤى تاريخية تجاه نظام الأسد من أجل المصلحة العامة للشعب وخاصة وأن هذا النظام من المنتظر أن ينتهي حكمه لذا على العراق أن يفكر بتطبيع العلاقات مع من يترأس نظام الحكم في سوريا".

وأشار النائب عن الاتحاد الإسلامي إلى أن "على الحكومة أن تلتزم الصمت تجاه ما يحصل في سوريا لأنها رغبة الشعب ودعم النظام الحالي ليس في مصلحتنا، داعيا إيران إلى عدم الضغط على المالكي لدعم الأسد".

وانتقد حافظ صمت الحكومة على تهريب الأسلحة والمقاتلين عبر الأراضي العراقية إلى سوريا مما وضعنا في شك بأن العراق يدعم نظام الأسد بالمواد اللوجستية.

من جانبه أفاد النائب عن كتلة الرافدين لويس كارلو ، بأن ليس من مصلحة العراق دعم الأسد، مشيراً إلى أن العراق له دور ببقاء الأسد لكنه خارج عن الإرادة العراقية.

وقال كارلو إن "الوضع الذي يحصل في سوريا هو امتداد للربيع العربي ولا يمكن لأي جهة سياسية الوقوف بوجه المد الشعبي الذي يحصل في أي بقعة من العالم".

وأضاف أن "الشأن السوري شأن داخلي وليس لنا حق التدخل به إلا في ما يخص الجانب الإنساني والجيراني ونقوم به باعتباره مسؤولية اجتماعية وتاريخية"، مشيراً إلى أن "دور العراق ببقاء نظام الأسد خارج الإرادة".

وأشار النائب عن قائمة الرافدين إلى أن ليس من مصلحة العراق دعم نظام الأسد أو مساندة الجيش الحر لذلك من غير الممكن أن تقبل الحكومة أن تكون ممراً لدعم المواد اللوجستية سواء كان لنظام الأسد أو للجيش الحر.

في غضون ذلك عللت النائب عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف، مساندة الحكومة لنظام الأسد لتجنب الشعب السوري من "ويلات" الإجراءات الأممية، مشيرةً إلى أن الحكومة تدعم أن تكون هناك حكومة في سوريا تشارك بها جميع المكونات، محذرا من استمرار إيران بالضغط على المالكي لدعم الأسد.

وقالت نصيف في تصريح صحفي إن العراق مع حق الشعوب في تقرير مصيرها ومع حق الشعوب بإقرار النظام السياسي التي ترغب به.

وأضافت أن "الحكومة ساندت نظام الأسد بتجنب

عالية نصيف

الشعب السوري من "ويلات" الإجراءات الأممية التي تتخذ تجاه الشعوب العربية كما حصل في العراق من حصار اقتصادي وتدخل عسكري لذلك قدم العراق مبادرة تسعى إلى تكوين حكومة تشارك بها جميع مكونات الشعب السوري".

واستبعدت نصيف تعرض العراق إلى ضغوط خارجية لدعم نظام الأسد لأن للعراق سيادة يجب أن تحترم من كافة الدول.

وأشارت إلى أن يرفض أن يكون ممراً لدعم المقاتلين في سوريا وقام بإجراءات أوقفت دعم حكومة الإقليم للمقاتلين وتزويدهم بالسلاح لكن هناك بعض الخروقات من اقليم كردستان تساعد على تهريب المواد اللوجستية الى سوريا وكذلك من تنظيم القاعدة.

هذا ويتعرض العراق ورئيس الوزراء لضغوطات خارجية وبالأخص من إيران لدعم الرئيس السوري بشار الأسد على حساب شعبه ، في وقت يرفض المالكي أي ضغوطات بهذا الشأن.

نائب: الاتهامات الموجهة إلى أمين بغداد "استفزازية ومجحفة"

□ بغداد/ المدى

انتقد النائب عن كتلة المواطن المنضوية في التحالف الوطني عزيز كاظم علوان التصريحات الاخيرة التي أطلقت من قبل بعض النواب تجاه أمين بغداد صابر العيساوي، ووصفها بأنها "تصريحات مجحفة بحقه".

وقال كاظم في تصريح صحفي إن "الاتهامات الأخيرة التي أطلقت من قبل بعض النواب بحق أمين بغداد صابر العيساوي غير دقيقة"، مبينا أنها "لو كانت تلك الاتهامات ١٠ او ٥ بالمئة حقيقية لقامت هيئة النزاهة او القضاء باستدعائه وأجرت التحقيق معه".

وأضاف أن "الجهات الرقابية لم تثبت أي تهمة حتى الآن على العيساوي وان الاتهامات التي وجهت إليه استفزازية ومجحفة بحقه"، مطالباً الجهات التي تتهم أمين بغداد بـ"تقديم أدلة واضحة تثبت فعلا تورطه بملفات الفساد". وكان أمين بغداد صابر العيساوي قد قدم استقالته إلى رئيس الوزراء نوري المالكي لأسباب وصفها بالشخصية، في حين رأى النائب عن ائتلاف دولة القانون شيروان الوائلي أن "استقالة أمين بغداد ليست مفاجئة بل جاءت على خلفية ملفات تتعلق بالفساد"، حسب قوله. إلى ذلك أكد النائب عن كتلة المواطن المنضوية بالتحالف الوطني حبيب الطرفي، أن الأمين العاصمة صابر العيساوي هو من قام بتقديم استقالته من منصبه ولم تكن هناك إقالة.

وقال الطرفي في تصريح صحفي امس ان "العيساوي هو من قام بتقديم استقالته من منصبه الى رئيس الوزراء نوري المالكي ولم يقل أبدا"، مطالبا في الوقت نفسه الجهات التي تدعي بأن أمين بغداد "أقيل" عليهم تقديم أدلة بشأن ذلك، مبينا ان "العيساوي قدم استقالته بمحض ارادته وكانت لاسباب شخصية".

وأضاف ان "عملية استجواب العيساوي في مجلس النواب كانت مجرد توضيح لأمور غامضة وليست أمورا اخرى كما روج في وسائل الإعلام، وفي المقابل قام الأمين بالرد على كل الأسئلة التي وجهت له"، موضحا أن "غالبية النواب لم يقتنعوا أبداً بمسألة سحب الثقة عنه".

وكان امين بغداد صابر العيساوي قد قدم استقالته إلى رئيس الوزراء نوري المالكي لأسباب وصفها بالشخصية ، في حين ذكر النائب عن ائتلاف دولة القانون شيروان الوائلي في بيان له أن "الاستقالة ليست مفاجئة بل جاءت على خلفية ملفات تتعلق بالفساد"، على حد قوله.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون